

ملف المناصرة

محمد العتيبي

Mohammed Al-Otaibi

في السجن تنفيذًا لحكم السعودية

شارك محمد العتيبي في تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان في الرياض. فرّ إلى قطر عام 2017 هربًا من الملاحقة القضائية، لكنه رُحّل من مطار الدوحة بعد أيام قليلة. ويقضي الآن حكمًا بالسجن سبعة عشر عامًا في الدمام.

01
القضية في دقيقة

شارك محمد العتيبي في تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان في الرياض. فرّ إلى قطر عام 2017 هربًا من الملاحقة القضائية، لكنه رُحّل من مطار الدوحة بعد أيام قليلة. ويقضي الآن حكمًا بالسجن سبعة عشر عامًا في الدمام.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
في السجن تنفيذًا لحكم	**24 مايو/أيار 2017**	**السعودية**

الحكم: السجن سبعة عشر عامًا (أربعة عشر عامًا في المحاكمة الأولى، إضافة إلى ثلاث سنوات فُرضت في الاستئناف في المحاكمة الثانية).

التهم:
تأسيس جمعية بصورة غير قانونية
نشر الفوضى وتأليب الرأي العام على الدولة
الإساءة إلى سمعة المملكة أمام المجتمع الدولي
نشر بيانات على الإنترنت تسيء إلى سمعة المملكة ومؤسساتها القضائية والأمنية بقصد شق الوحدة الوطنية
نشر تغريدات معادية على تويتر تسيء إلى المملكة والسلطة الدينية وتهدف إلى الإخلال بالنظام الاجتماعي
الفرار من العدالة
السفر إلى قطر
التواصل مع جهات أجنبية
التدخل في الشأن العام

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن محمد العتيبي فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لمحمد العتيبي والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار محمد العتيبي.

06 الإفراج عن محمد العتيبي لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى محمد العتيبي وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

08	الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد محمد العتيبي، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.
09	سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.
10	الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.
11	الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على محمد العتيبي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.
12	إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.
13	احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الزيارة العائلية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الحرمان من الرعاية الطبية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

الإخفاء القسري الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

النفي القسري العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12(4)

الإعادة القسرية اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 3

ظروف احتجاز لاإنسانية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

المراقبة غير المشروعة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17

03
مسار القضية

2 يناير/كانون الثاني 2009

اعتقال

اعتقاله الأول بسبب مناصرته لغزة

اعتقلت المباحث العتيبي في الرياض إثر محاولة تنظيم احتجاج سلمي على الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة. وحُكم عليه لاحقًا بالسجن ثلاث سنوات والمنع من السفر خمس سنوات، وظل مسجونًا قرابة ثلاث سنوات وسبعة أشهر.

1 سبتمبر/أيلول 2011

سياق

الفريق الأممي يعتبر احتجازه تعسفيًا (الرأي رقم 33/2011)

في الرأي رقم 33/2011 خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن احتجازه منذ 2 يناير/كانون الثاني 2009 تعسفي بموجب الفئات الأولى والثانية والثالثة.

2013

نشاط المدافع أو المدافعة

مشاركته في تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان

شارك العتيبي في تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان في الرياض. وعملت المنظمة على إلغاء عقوبة الإعدام وتعزيز دور المرأة في المجتمع السعودي.

2013

فتح تحقيق

فتح تحقيق جنائي

بعد وقت قصير من تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان، فتحت النيابة العامة تحقيقًا جنائيًا مع أعضائه المؤسسين.

مارس/آذار 2014

رصد مراقبة

استدعاؤه وإجباره على توقيع تعهد

استدعت النيابة العامة العتيبي وألزمته بتوقيع تعهد بالتوقف عن المشاركة في المقابلات التلفزيونية وإصدار التقارير. ثم وُضع تحت المراقبة، بما في ذلك مراقبة حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي.

30 أكتوبر/تشرين الأول 2016

استدعاء

استدعاؤه أمام المحكمة الجزائية المتخصصة

استدعت المحكمة الجزائية المتخصصة العتيبي ووجّهت إليه تهم تأسيس جمعية بصورة غير قانونية، ونشر الفوضى، والإساءة إلى سمعة المملكة، ونشر تغريدات معادية على تويتر.

30 مارس/آذار 2017

المغادرة إلى المنفى

فراره إلى قطر

فرّ العتيبي إلى قطر تفاديًا لملاحقته قضائيًا بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان، وحصل فيها على صفة اللاجئ، وكان مقررًا إعادة توطينه في النرويج.

24 مايو/أيار 2017

اعتقال

اعتقاله في مطار الدوحة

اعتُقل العتيبي في مطار حمد الدولي في الدوحة بينما كان يستعد لركوب طائرة متجهة إلى أوسلو.

28 مايو/أيار 2017

إعادة أو تسليم قسري

ترحيله إلى السعودية

رُحّل العتيبي إلى السعودية. ولدى وصوله اعتقله ضباط من الاستخبارات العامة ونقلوه إلى سجن المباحث في الدمام. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي أسبوعين، ووُضع في الحبس الانفرادي ثلاثة أشهر.

12 يوليو/تموز 2017

جلسة محاكمة

مثوله أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بعد إعادته قسرًا

مثل العتيبي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة التي استأنفت النظر في القضية المرفوعة ضده، ولم يكن له محامٍ حتى ذلك الحين.

25 يناير/كانون الثاني 2018

إدانة

الحكم بسجنه 14 عامًا

قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجن العتيبي أربعة عشر عامًا، وحُرم من الاستعانة بمحامٍ خلال المحاكمة.

22 فبراير/شباط 2018

الطعن على الحكم

الطعن في الحكم بسجنه أربعة عشر عامًا

طعن العتيبي في الحكم بسجنه أربعة عشر عامًا، وأُيّد الحكم لاحقًا.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

فعل آخر

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي يعدّ احتجازه تعسفيًا (الرأي رقم 68/2018)

في الرأي رقم 68/2018 خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن احتجازه منذ إعادته قسرًا من قطر تعسفي، ودعا إلى الإفراج عنه فورًا.

25 يوليو/تموز 2019

جلسة محاكمة

مثوله أمام المحكمة في محاكمة جديدة

أُعيد العتيبي إلى المحكمة لمحاكمته من جديد بتهم إضافية، منها الفرار من العدالة، والتوجه إلى قطر، والتواصل مع جهات أجنبية، والتدخل في الشؤون العامة.

14 أكتوبر/تشرين الأول 2019

توجيه اتهام

توجيه أربع تهم جديدة إليه

وُجّهت إليه أربع تهم جديدة، منها السفر إلى قطر والتدخل في الشأن العام.

1 ديسمبر/كانون الأول 2020

إدانة

الحكم بسجنه عامًا إضافيًا

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في المحاكمة الثانية حكمًا إضافيًا بسجن العتيبي عامًا واحدًا: ستة أشهر بسبب سفره إلى قطر عام 2017، وستة أشهر بسبب تغريدات نشرها في تلك الفترة.

11 يناير/كانون الثاني 2021

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام

بدأ العتيبي إضرابًا عن الطعام في سجن المباحث في الدمام، مطالبًا بنقله إلى سجن في جدة قريب من أسرته وبتلقي رعاية طبية مناسبة لارتفاع ضغط الدم لديه.

31 يناير/كانون الثاني 2021

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء الإضراب عن الطعام

أنهى العتيبي إضرابه عن الطعام بعد أكثر من أسبوعين، ولم تُلبَّ مطالبه بالنقل وبالعلاج الطبي المناسب.

أبريل/نيسان 2021

الطعن: تشديد العقوبة

رفع العقوبة إلى 17 عامًا في الاستئناف

في الاستئناف، رُفع الحكم الإضافي من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، ليصل مجموع مدة سجن العتيبي إلى سبعة عشر عامًا.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026. ولا يزال محمد العتيبي مسجونًا يقضي حكمًا بالسجن سبعة عشر عامًا؛ ففي 24 مايو/أيار 2026، بعد تسع سنوات من القبض عليه في مطار الدوحة، أفادت منظمة سند بأنه لا يزال محتجزًا، ولم يُبلَّغ منذ ذلك الحين عن أي جلسة أو نقل أو إفراج.

الخلفية والعمل

يعمل محمد العتيبي في الحركة الحقوقية السعودية منذ 1996. وبين 1999 و2016، شارك في نقاشات ومنتديات على الإنترنت حول الحقوق المدنية والسياسية. ومنذ 2006، وقّع بيانات جماعية تطالب بالإفراج عن سجناء الرأي وتدعو إلى الإصلاح السياسي في المملكة.

في مطلع 2009، وبينما كان يدافع عن حقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، قبضت عليه السلطات السعودية للمرة الأولى. وبقي مسجونًا قرابة ثلاث سنوات وسبعة أشهر. وبعد الإفراج عنه، شارك في 2013 في تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان في الرياض. وشملت أهداف المنظمة إلغاء عقوبة الإعدام وتعزيز دور المرأة في المجتمع السعودي. وعلى مدى ثلاث سنوات، عمل العتيبي مع الاتحاد، وأصدر نداءات دولية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السعودية. وطوال هذه الفترة، أخضعت الحكومة المنظمة وأعضاءها لمضايقات مستمرة.

التحقيق والفرار

بعد وقت قصير من تأسيس الاتحاد لحقوق الإنسان في 2013، فتحت النيابة العامة تحقيقًا جنائيًا مع أعضائه المؤسسين. واستُدعي العتيبي وناشطون آخرون بتهمة المشاركة في تأسيس جمعية غير قانونية. وفي مارس/آذار 2014، استُدعي مجددًا للاستجواب أمام النيابة العامة وأُلزم بتوقيع تعهد بالتوقف عن المشاركة في المقابلات التلفزيونية وإصدار التقارير والبيانات. ثم وضعته النيابة تحت المراقبة، بما في ذلك مراقبة حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، دون إبلاغه.

في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، استدعت المحكمة الجزائية المتخصصة العتيبي ووجّهت إليه رسميًا تهم تأسيس جمعية بصورة غير قانونية، ونشر الفوضى وتأليب الرأي العام على الدولة، والإساءة إلى سمعة المملكة أمام المجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان، ونشر تغريدات معادية على تويتر تسيء إلى المملكة والسلطة الدينية. وزعمت التهم أنه أعدّ بيانات ووقّعها ونشرها على الإنترنت بقصد شق الوحدة الوطنية والإخلال بالنظام الاجتماعي.

في 30 مارس/آذار 2017، فرّ العتيبي إلى قطر تفاديًا للملاحقة بسبب عمله الحقوقي. وحصل على صفة اللاجئ، وكان من المقرر إعادة توطينه في النرويج ضمن برنامج حماية تابع للأمم المتحدة.

القبض والترحيل

في 24 مايو/أيار 2017، قبض عناصر أمن على العتيبي في مطار حمد الدولي في الدوحة بينما كان يستعد للصعود إلى طائرة متجهة إلى أوسلو. وبعد أربعة أيام، في 28 مايو/أيار 2017، رُحّل إلى السعودية. ولدى وصوله، قبض عليه عناصر من المديرية العامة للمباحث، المعروفة باسم «المباحث»، ونقلوه إلى مقر احتجاز المباحث في الدمام. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي أسبوعين بعد القبض عليه، ووُضع في الحبس الانفرادي ثلاثة أشهر. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في رأيه رقم 68/2018 إلى أن هذا الاحتجاز تعسفي، ودعا إلى الإفراج عنه فورًا.

الإجراءات القضائية

في 25 يناير/كانون الثاني 2018، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجن العتيبي أربعة عشر عامًا. وحُرم من الاستعانة بمحامٍ خلال المحاكمة. وفي 22 فبراير/شباط 2018، طعن في الحكم بالاستئناف، لكن الحكم أُيّد.

في 25 يوليو/تموز 2019، أُعيد العتيبي إلى المحكمة لمحاكمة جديدة. وواجه تهمًا إضافية هي الفرار من العدالة والسفر إلى قطر والتواصل مع جهات أجنبية والتدخل في الشأن العام. وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، أصدرت المحكمة حكمًا إضافيًا بالسجن سنة واحدة. وطعن في الحكم بالاستئناف، وفي أبريل/نيسان 2021 رُفعت العقوبة في الاستئناف إلى ثلاث سنوات. وبلغ مجموع عقوبته الآن سبعة عشر عامًا سجنًا.

ظروف الاحتجاز والصحة

يُحتجز العتيبي في سجن المباحث في الدمام، بعيدًا عن أسرته في جدة. وفي 2019، حرمته إدارة السجن من الاتصال الهاتفي بأسرته خلال شهر رمضان. ولا يُسمح له إلا بزيارة عائلية واحدة كل خمسة وأربعين يومًا.

ويعاني من ارتفاع ضغط الدم. وحرمته إدارة السجن من الأدوية المناسبة لحالته. وفي 11 يناير/كانون الثاني 2021، بدأ العتيبي إضرابًا عن الطعام في سجن الاستخبارات العامة في الدمام. وطالب بنقله إلى سجن أقرب إلى أسرته في جدة وبتلقي رعاية طبية مناسبة لضغط الدم. وأنهى الإضراب في 31 يناير/كانون الثاني 2021، بعد قرابة ثلاثة أسابيع. ولم تُلبَّ مطالبه بالنقل والعلاج الطبي الملائم حتى الآن.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mohammed-al-otaibi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 24-05-2017. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org